



- 8- يدعو إلى مساءلة المسؤولين والأمنيين وأعوان السلطة وكل من شارك في التعذيب وفي هذه المجازر القمعية، التي تدخل ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي تلزم أعمال المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب؛
- 9- يؤكد من جديد أن وضع حد للغليان الذي يعيشه قطاع التعليم لن يتحقق إلا بالحوار الجدي مع النقابات التعليمية، الجدي والمنتج والمسؤول، لمعالجة الملفات المطلوبة ولرفع الحيف وإنصاف الشغيلة وبتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والاستجابة الفورية للمطالب العادلة والمشروعة للشغيلة التعليمية عامة وبجميع فئاتها: التعويض عن المناطق النائية منذ 2009 والدرجة الجديدة والمبرزين) والتعويض عن التكوين، وإدماج المفروض عليهم التعاقد وتلبية مطالب المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين بالتربية الوطنية والتعليم العالي، وأطر الإدارة التربوية بالإسناد والمتصرفين التربويين (مزاولين ومتدربين)، والملحقين التربويين وملحقي الإدارة والاقتصاد، وأطر التوجيه والتخطيط، وحاملي الشواهد (ماستر ومهندسي الدولة وإجازة وغيرها) والدكاترة، وضحايا النظامين (اتفاق 25 أبريل 2019) والمقصيين من خارج السلم والدرجة الجديدة، والزنزانة 10، والزنزانة 9، وحاملي الشهادات ضحايا التعسفات الإدارية 2013-2014 المحرومين من اجتياز المباريات، والمبرزين والمستبرزين والمدرسين بكل فئاتهم، والعرضيين ومنشطي التربية المدمجين، والعاملين بإدارات التعليم العالي والمفتشين ومسيري المصالح المادية والمالية، ومدرسي مدرسة كم، والمكلفين خارج إطارهم، وباقي الأطر المشتركة (المهندسين والتقنيين والمتصرفين والمحريين)، والأساتذة والإداريين العاملين بمختلف مراكز التكوين وبمختلف الإدارات المركزية والجهوية والإقليمية لوزارة التربية والتعليم العالي، وأساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بأوروبا، والأطباء والأساتذة المرشحين والمعفيين، والمتقاعدين عموماً والعرضيين خصوصاً، ومربيات ومربي التعليم الأولي وعمال الحراسة والنظافة والطبخ وسائر الفئات...؛
- 10- يجدد مطلبه بالإسراع في إخراج نظام أساسي عادل ومنصف ومحفز وموحد، يجيب على انتظارات وتطلعات نساء ورجال التعليم، ويمدج الأساتذة الذين من فرض عليهم التعاقد ومربيات ومربي التعليم الأولي، كما يطالب بوضع حد لتفويت الخدمات بالمؤسسات التعليمية من حراسة ونظافة وطبخ لشركات المناولة؛
- 11- يطالب بتحسين أوضاع العاملين بإدارات التعليم العالي وبالأحياء الجامعية وإلى الإسراع بالنظام الأساسي للمكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية ONOUC بعد تعديله بما يخدم مصالح العاملين والعمالات المحسوبين على المكتب الوطني؛
- 12- يجدد رفضه لمشروع قانون الإضراب التراجعي والتجريبي ويدين قرصنة أجور ونقط المضربين عن العمل ويجدد رفضه لقانون الإطار وتنزيلاته؛
- 13- يجدد رفضه لقرار التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله وعلى رأسه التطبيع التربوي والأكاديمي والعلمي ويثمن دور "الجهة المغربية لدعم فلسطين و ضد التطبيع"؛
- 14- يدعو إلى إحياء السبت فاتح ماي 2021 حضورياً بوقفات احتجاجية مع تنظيم أنشطة حضورية و/أو عن بعد؛
- 15- يجدد التضامن مع الكاتب المحلي لل FNE بكرامة الرفيق كزو اسماعيل الأستاذ المفروض عليه التعاقد المتابع في إطار التضييق على الحق في الاحتجاج السلمي ويجدد التضامن مع الرفيقة قرابطي مريم المتابعة على خلفية مساندتها للمرأة العاملة، الجلسة القادمة للمحكمة بمراكش يوم الإثنين 26 أبريل 2021؛
- 16- يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بالمغرب ومن بينهم معتقلي حراك الريف، وحماية وإنقاذ حياة وتفادي العاهات الصحية للإضراب عن الطعام..، لمعتقلي الرأي بسجن عكاشة بالدار البيضاء: العمراني شفيق (مضرب عن الطعام منذ 64 يوماً) الريسوني سليمان (مضرب عن الطعام والماء منذ 8 أيام) والراضي عمر (مضرب عن الطعام منذ 7 أيام)..؛
- 17- يؤكد أن الرد العملي على الانتهاكات التي تعرفها الحريات العامة والحقوق، وعلى القمع الممنهج الذي يطال الاحتجاجات السلمية هو توحيد النضالات والمعارك المطلوبة ضداً على التشتت والصراعات الضيقة الهامشية من أجل إسقاط التشريعات التراجعية والتكبيلية وانتزاع الحقوق والمطالب العادلة والمشروعة؛
- 18- يعلن استعداد الانخراط في أية معركة وحدوية من أجل رفع الحيف وتلبية المطالب وتحقيق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية؛
- 19- يدعو كل القوى الديمقراطية المناضلة ببلادنا إلى العمل الوحدوي من أجل مواجهة الردة الجوقية وإسقاط التشريعات التراجعية والتكبيلية.



كرامة نساء ورجال التعليم فوق كل اعتبار  
عاشت الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي

عن المكتب الوطني

الكاتب العام الوطني: الإدريسي عبد الرزاق